



النائب وضاح الصادق

بيروت في 1 آذار 2023

جانب دولة رئيس مجلس النواب اللبناني

الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل المادة 382 من قانون اصول المحاكمات المدنية يرمي الى تعديل طرق تبليغ المحامين او راق الدعوى على رقم هاتفهم وبريدهم المسجل لدى نقابة المحامين.

مقدم من: النائب وضاح الصادق

نودعكم اقتراح قانون معجل مكرر المشار اليه اعلاه لحالته الى الهيئة العامة واقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

وضاح الصادق

اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل المادة 382 من قانون اصول المحاكمات المدنية
لتعديل طرق تبليغ المحامين او راق الدعوى على رقم هاتفهم وبريديهم المسجل لدى
نقابة المحامين.

مادة وحيدة:

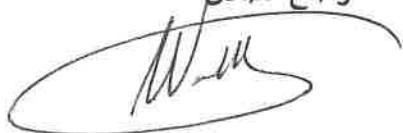
أولاً:

يلغى نص المادة 382 مرسوم اشتراعي رقم 90 صادر في 16 أيلول سنة 1983 ويستعاض عنه بالنص التالي:
بمجرد توكييل المحامي يصبح مكتبه مقاما مختارا لموكله في كل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة التي استعمل وكالته
فيها وبإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة بنتيجة هذه المحاكمة. ولا يجوز له عندئذ ان يرفض التبليغ.
يصح التبليغ للمحامي الوكيل على رقم هاتفه او بريده الإلكتروني المسجلين لدى نقابة المحامين مباشرة اولاً من
المحامين الشركاء او المعاونين له او لأي من المستخدمين العاملين في مكتبه.

ثانياً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

وضاح الصادق



جدول مقارنة:

النص الحالي	النص المقترن
<p>المادة 382 عدلت بموجب 1996/529 تاريخ بدء العمل 20/06/1996</p> <p>بمجرد توكيل المحامي يصبح مكتبه مقاما مختارا لموكله في كل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة التي استعمل وكالته فيها وبإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة بنتيجة هذه المحاكمة. ولا يجوز له عندئذ ان يرفض التبليغ. يصبح التبليغ للمحامي الوكيل ولائي من المحامين الشركاء او المعاونين له او لاي من المستخدمين العاملين في مكتبه.</p>	<p>المادة 382</p> <p>بمجرد توكيل المحامي يصبح مكتبه مقاما مختارا لموكله في كل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة التي استعمل وكالته فيها وبإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة بنتيجة هذه المحاكمة. ولا يجوز له عندئذ ان يرفض التبليغ. يصبح التبليغ للمحامي الوكيل على رقم هاتفه او بريده الإلكتروني المسجلين لدى نقابة المحامين مباشرة اولائي من المحامين الشركاء او المعاونين له او لائي من المستخدمين العاملين في مكتبه.</p>

وضاح الصادق

الاسباب الموجبة:

حيث انه لا شك فيه أن من أهم أسباب تأخير البت في القضايا النزاعية بما يعيق سرعة إنجازها هو تخلف الخصوم او وكلائهم عن حضور الجلسات او تقديم اللوائح ضمن المهل القانونية بسبب اما تعذر تبليغ المحامي الوكيل في مكتبه كمقام مختار لموكله او لاقفال مكتبه بسبب الظروف الراهنة او تهربه من التبليغ كسبا للوقت او ابتزازا لسائر الخصوم وفرض امر واقع عليهم من جراء هذا التأخير المتمادي .

وحيث ان التبليغ حق من حقوق الخصم. فلكل خصم حق العلم بكل إجراء من إجراءات الخصومة بالسرعة الالزمة لأن عدم احراق الحق يتحصل من هنا التأخير المتمادي لا سيما وان وسائل العلم والتقنيات الجديدة في تبادل المعلومات والمستندات أصبحت طريقة معتمدة في معظم بلدان العالم بحيث يفرض القانون على كل محام ان يبين في اوراقه عنوانه البريدي والذي يعول عليه كمنطلق لحصول التبليغ ويعتبر التبليغ البريدي الحاصل على هذا الوجه منتجاً مفاعيله وتسري المهلة بالنسبة للمحامي التي استعمل وكالته في الدعوى .

لهذه الأسباب

أتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر هذا راجيا دراسته وإقراره.

وضاح الصادق

